International Journal of Linguistics, Literature and Translation
ISSN: 2617-0299 (Online); ISSN: 2708-0099 (Print)
DOI: 10.32996/ijllt
Journal Homepage: www.al-kindipublisher.com/index.php/ijllt

IJLLT
AL-KINDI CENTER FOR RESEARCH AND DEVELOPMENT

| RESEARCH ARTICLE

Israeli Policy to Control the Old City of Jerusalem

Naim Ashraf Naim Mushtaha
PALM Strategic Initiative Center Palestine - Malaysia, Gaza, Palestine
Corresponding Author: Naim Ashraf Naim Mushtaha, **E-mail**: naeemashraf1999@gmail.com

| ABSTRACT
This research examines the systematic Israeli policies aimed at asserting full control over the Old City of Jerusalem, which is considered the heart of the conflict. The study relies on legal, historical, and field-based analysis of a range of measures practiced by the Israeli occupation authorities from 1967 to the present day. These measures involve overlapping tools, including settlement expansion, Judaization, forced displacement of residents, seizure of property, and alteration of the area's urban and demographic character. The research also addresses the period experienced by the Old City following the Nakba War of 1948.The study highlights key laws employed to tighten Israeli control over the Old City, such as the Absentees' Property Law and the Planning and Building Law, among other legislations that serve settlement objectives. These laws are used as pretexts to demolish Palestinian homes and deny building permits, while offering unlimited facilitations to settlers and settlement organizations.Additionally, the research tracks the policies aimed at erasing the Islamic and Christian cultural identity of the city through excavations, tunnels, and the renaming of sites.The research is based on a variety of credible sources, including reports by Palestinian and international human rights organizations, journalistic investigations, and specialized academic studies. It presents field examples such as policies affecting the Al-Aqsa Mosque.The research concludes that the Israeli policies in the Old City constitute a flagrant violation of international humanitarian law and represent a systematic plan to empty the city of its Palestinian population and alter its character in favor of the Israeli occupation. It recommends activating legal and diplomatic tools at the international level, supporting the resilience of Jerusalemite residents, and systematically documenting violations in legal and human rights forums.

| KEYWORDS

Old City, Jerusalem, Palestinian people, Israeli occupation, Israeli control.

| ARTICLE INFORMATION

ACCEPTED: 01 May 2025 **PUBLISHED:** 25 May 2025 **DOI:** 10.32996/ijllt.2025.8.5.20

المقدمة:

تعتبر البلدة القديمة في القدس أحد أهم مكونات المدينة حيث تحتوي على أهم المعالم الدينية لكافة الشرائع السماوية "المسجد الأقصى وكنيسة القيامة"، وتعرّفُ البلدة القديمة بأنها المنطقة الواقعة داخل الأسوار المبنية في عهد السلطان العثماني سليمان القانوني وتبلغ مساحتها قرابة 900 دونم ما يشكل نسبة 0.71% من مساحة مدينة القدس الكلية بشقيها الغربي المحتل عام 1948 والشرقي المحتل عام 1967[1].

وتقسم البلدة القديمة إلى أربعة أحياء حسب التقسيم "الاسرائيلي" بعد احتلالها (الحي الاسلامي والذي يضم المسجد الأقصى، الحي المسيحي، الحي الأرمني، وأخيرًا الحي اليهودي) الذي تم تأسيسه بعد الاحتلال "الاسرائيلي" للبلدة القديمة عام 1967[2] وهو ما سنتناول تفاصيله خلال الفصول التالية، حيث سنتناول في الفصل الأول (واقع البلدة القديمة في ظل حكم المملكة الأردنية الهاشمية)، وصولًا للفصل الثاني (السياسات "الإسرائيلية" للسيطرة على البلدة القديمة في القدس وأثرها).

1 الاستيطان ينخرُ أساسات البلدة القديمة بالقدس (تقرير)، وكالة الأناضول، 1 نوفمبر/ تشرين الثاني 2022م.

2 المرجع السابق.

Copyright: © 2022 the Author(s). This article is an open access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC-BY) 4.0 license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/). Published by Al-Kindi Centre for Research and Development, London, United Kingdom.

حيث تعتبر البلدة القديمة في القدس من أهم الركائز التي يرتكز عليها المقدسيون في إثبات حقهم في أرض فلسطين، الأمر الذي تحاربه السياسات "الاسرائيلية" بكافة الأساليب طمعًا في تحقيق أهدافها التي سنوضّحها خلال الفصول القادمة.

الفصل الأول: واقع البلدة القديمة في القدس في ظلّ حكم المملكة الأردنية الهاشمية:

تقع البلدة القديمة في الجزء الشرقي لمدينة القدس وهو ما بات يعرف بعد الحرب العربية "الاسرائيلية" الأولى عام 1948 (حرب النكبة) باسم (القدس الشرقية)، حيث أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة في 29 نوفمبر/تشرين الثاني 1947 قرار رقم 181، لتُقسم الأراضي الفلسطينية إلى دولة عربية على مساحة (43%) ودولة يهودية على مساحة (56%) ، مع وضع منطقة القدس (1%) تحت وصاية دولية.

وقسمت القدس لاحقًا إلى مناطق فلسطينية تحت السيطرة الأردنية بما نسبته (11.48 %)، ومناطق فلسطينية محتلة (القدس الغربية) تحت السيطرة "الإسرائيلية" بما نسبته (84.13%)، ومناطق حرام ومناطق الأمم المتحدة بنسبة (4,40%)[3]، حيث أكدّت الأمم المتحدة على تدويل منطقة القدس من إصدار قانون رقم (194) بتاريخ 11 ديسمبر/ كانون الأول 1948م[4].

واستطاع الاحتلال "الاسرائيلي" فرض سيطرته على الجزء الغربي من مدينة القدس بعد تنفيذ العديد من المذابح بالقرب منها ولعل أبرزها مذبحة دير ياسين[5] التي وقعت في شهر ابريل/ نيسان 1948 أي قبل النكبة الفلسطينية بشهرٍ واحدٍ تقريبًا، حيث استطاع الاحتلال فرض سياسة الرعب في قلوب المقدسيين في الجزء الغربي ما أدى لهجرتهم خوفًا من الموت.

وعلى الرغم من الأهمية الدينية التي احتلتها مدينة القدس بالنسبة للملكة الأردنية الهاشمية إلا أنها لم تعطها -المملكة- حقها بالنسبة لمكانتها، حيث عملت السلطات الأردنية على نقل مراكز الثقل حيث المراكز الحكومية والمؤسسات الهامة الأخرى من المدينة المقدسة إلى العاصمة الأردنية (عمان) مما أثار استياء المقدسيين بشكلٍ عام، كما لم تولِ السلطات الأردنية أهميةً خاصةً بالبلدة القديمة ليتم تأسيس المعاهد والمدارس فيها بشكلٍ خاص، بل بقيت على حالها حتى أواسط الخمسينيات، حيث عمل النظام الأردني على تشكيل نهضةٍ خاصةٍ بالأنظمة التعليمية في المملكة بشكلٍ عام، الأمر الذي طال البلدة القديمة التي كانت ضمن القدس الشرقية آنذاك، حيث تطورت المناهج الدراسية لتضيف على ما كانت تحويه المناهج الدراسية في عهد الانتداب البريطاني وتكون ذات فلسفة عربية اسلامية[6].

كما كانت المدارس في العهد الأردني مقسمةً لثلاثة أقسام حيث المدارس الحكومية بنسبة 63% والمدارس الخاصة بنسبة 26% والمدارس التابعة لوكالة الغوث وتشغيل اللاجئين 11%، حيث لاقت المدارس الخاصة حرية كبيرة جدًا في اختيارها للمناهج الدراسية التي تدرسها للطلبة الملتحقين بها، فقد ارتأت بعض المدارس تدريس طلبتها اللغات الفرنسية والألمانية ليكون ذلك ضمن منهاجٍ خاص بجانب المنهاج الأردني، وقد لقيّ الأمر قبولًا بين المقدسيين بشكلٍ جيّد[7].

لتسقط القدس الغربية بيد الاحتلال "الاسرائيلي" فيما يسيطر الجيش الأردني على القدس الشرقية ويقيم بوابة مندلباوم بين الجزئين لتكون بمثابة بوابة عبور بين الجزئين، حيث تولّت المملكة الأردنية الهاشمية مسؤولية الجزء الشرقي بجانب الضفة الغربية المحتلة طوال الفترة الواقعة بين عامي (1948 – 1967)، كما عملت على تنظيم العقارات وتأجيرها للسكان الفلسطينيين[8].

وقد استمر الأمر كذلك حتى بدأت "اسرائيل" حربها في يونيو/ حزيران 1967م، والتي باتت تعرف اليوم "حرب الأيام الستة" وتستولي خلالها على الجزء الشرقي من مدينة القدس (القدس الشرقية)، وتنتهي فترة الحكم الأردني، وكانت "اسرائيل" قد عملت على فرض سيطرتها على الجزء الشرقي الذي يتضمن البلدة القديمة في القدس من خلال هدم البوابة التي عملت المملكة الأردنية الهاشمية على بناءها لتكون بمثابة بوابة العبور بين جزئي المدينة وإزالة كافة الحواجز التي تعيق الوصول للجزء الشرقي من جهة الجزء الغربي للمدينة المقدسة، بالإضافة إلى خطوط وقف إطلاق النار، وتوحيد شبكات البنى التحتية والطرق والمواصلات وغيرها[9].

كما عملت على توحيد الجزئين من خلال إعلان القدس عاصمة "اسرائيل" والاعلان عن بلدية القدس الكبرى، فيما لم يعترف العالم بضم إسرائيل للقدس الشرقية التي تتضمن البلدة القديمة، ولكن محاولات إسرائيل ترسيخ أغلبية يهودية في مدينة القدس، بشطريها لا تتوقف[10]، والذي سنتناوله خلال الفصل القادم.

---

[3] القدس الشرقية، الجزيرة نت، https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2017/12/14/%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%AF%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B1%D9%82%D9%8A%D8%A9-%D8%B9%D8%A7%D8%B5%D9%85%D8%A9-%D9%81%D9%84%D8%B3%D8%B7%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%88%D8%B9%D9%88%D8%AF%D8%A9، 14 ديسمبر/ كانون الأول 2017م.

[4] السياسات "الاسرائيلية"، القدس، موقع بنك معلومات البلدة القديمة للقدس، https://www.alquds-oldcity.com/ar/Page/%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D9%84%D9%8A%D8%A9-.

[5] مجزرة دير ياسين، الجزيرة نت، https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2015/4/8/%D9%85%D8%AC%D8%B2%D8%B1%D8%A9-%D8%AF%D9%8A%D8%B1-%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D9%8A%D9%86، 8 إبريل/ نيسان 2015م.

[6] الشاويش، ناريمان، تأثير السياسات "الاسرائيلية" على التحصيل العلمي في القدس الشرقية، جامعة القدس، 2011م.

[7] المرجع السابق.

[8] مرجع سابق.

[9] مرجع سابق.

[10] أرناؤوط، عبدالرؤوف، القدس .. قصة تمييز بين مدينتين (تقرير)، وكالة الأناضول، 6 ديسمبر/ كانون الأول 2021م.

الفصل الثاني: السياسات "الإسرائيلية" للسيطرة على البلدة القديمة في القدس وأثرها:

تستمر المحاولات "الاسرائيلية" في السيطرة على البلدة القديمة منذ احتلالها عام 1967 حيث باشر الاحتلال سياساته التهويدية منذ الأيام الأولى لاحتلاله البلدة القديمة عام 1967 مُقرًا هدم (135) منزلًا في حي المغاربة[11] يسكنها 650 شخصًا الأمر الذي أدى لتشردهم بالإضافة لهدم مسجدين في ذات الحي، كما عمل الاحتلال على إيقاف عجلة الاقتصاد في البلدة القديمة فكان من ضمن ذلك هدم مصنع للبلاستيك في حي الأرمن ما أدى لوقف مائتي عامل وعاملة عن العمل، بالإضافة لنسفه ما يزيد عن مائتي منزل ومخزن في مناطق مختلفة أخرى من البلدة القديمة، لينتهي المطاف بنزوح وتشريد (7500) فلسطيني[12].

ومن الجدير ذكره هدم الاحتلال لحي المغاربة عام 1967 وتأسيس الحي اليهودي عام 1968 بدلًا منه ليكون بذلك قاضيًا بالهدم على حوالي (700) منزل فلسطيني[13]، وكما حدث أيضًا في حي أو حارة الشرف بغية بناء المزيد من المساكن لليهود وتوسيع مساحة الحي اليهودي ليمتد على 130 دونمًا مُستوليًا على أجزاء من الأحياء المجاورة في حين أن مساحته الأصلية كانت سبعة دونمات فقط[14]، الأمر الذي أدى لتشرد ونزوح أصحاب المنازل المهدومة، واستيعاب 270 أسرة يهودية ليملك اليهود ما نسبته 84% من عقارات القدس القديمة[15].

وتفيدُ إحصائيات مؤسسة المقدسي لتنمية المجتمع بأن سلطات الاحتلال هدمت خلال الفترة (1967-2000) نحو (500) مبنى، و1,342 منزلًا خلال الفترة (2000 - 2014)[16] داخل البلدة القديمة.

وقد حظي مشروع تهويد القدس بتأييدٍ واسع من الحكومة "الاسرائيلية" على الصعيدين السياسي والمادي، حيث بلغ الدعم المادي لتهويد القدس ميزانية قدّرت ب (1,019) مليار دولار سنويًا، بجانب دعم اليهود المستقرين خارج فلسطين المحتلة حيث بلغ دعمهم المالي (180) مليون دولار سنويًا، فيما عمل الاحتلال على تقديم الغطاء السياسي الكامل لتهويد المدين المقدسة عمومًا والبلدة القديمة خصوصًا حيث تحظى المدينة بإجماعٍ عام لتكون العاصمة الأبدية ل "اسرائيل"[17].

كما يعمل الاحتلال "الاسرائيلي" على توطيد الاستيطان داخل البلدة القديمة من خلال سن القوانين الحائلة بين إعادة ترميم البيوت داخل البلدة القديمة أو البناء أعلاها، بسبب تعريف القانون "الاسرائيلي" لها بأنها "موقع آثار قديم" حسب البند 29 ب من قانون الآثار الاسرائيلي لعام 1978 وبحسب البند 29 أ من هذا القانون فلا يسمح لأي شخص بالعمل في البناء، الزراعة أو إجراء تغيير في البناء أو زيادات في هذا الموقع إلا بتصديقٍ من مدير سلطة الآثار "الاسرائيلية"[18].

حيث تعتبر النسبة الأكبر من المستوطنين اليهود الذين قدموا لمدينة القدس عمومًا من اليهود المتدينين، لتغدوا مدينة القدس أكبر تجمع لليهود المتدينين على الإطلاق، كما أن الجانب العلماني في "اسرائيل" كان ينظر للمدينة المقدسة من ناحية تاريخية لما وجد في التاريخ من ضالةٍ له، ونظرًا لاعتماد العلمانيين في "اسرائيل" للجانب المادي بشكلٍ يفوق الجانب الروحاني

فإننا نجد أن النسبة الغالبة من اليهود العلمانيين القاطنين في المدينة المقدسة تتركز في المنطقة الغربية منها وليس الشرقية[19]، من الجدير ذكره تركز اليهود في البلدة القديمة بشكلٍ يفوق المناطق الأخرى في شطري القدس.

وفي العام 2008 كان قد بلغ عدد سكان البلدة القديمة 37 ألفًا؛ هم 33 ألفًا فلسطيني، ونحو أربعة آلاف يهودي موزعين كما يلي[20]:

1. **الحي الاسلامي:** 26,646 نسمة.
2. **الحي المسيحي:** 5,419 نسمة.
3. **الحي الأرميني:** 2,464 نسمة، ويضم هذا الرقم اليهود الذين يسكنون هذا الحي وهم 1,348 نسمة، إذ إن عدد سكان الحي الأرميني لا يتجاوز 1,100 نسمة.
4. **الحي اليهودي:** 2,546 نسمة.

---

[11] تأسس حيّ المغاربة في الجنوب الغربي للمسجد الأقصى ليكون محاذيًا للباب الذي دخل منه النبي محمد صلى الله عليه وسلم ليلة الاسراء والمعراج، وقد اكتسب الحي اسمه على إثر توطين الحجاج من بلاد المغرب العربي في ذلك المكان وإقامةِ عددٍ من طلبة العلم القادمين من بلاد المغرب العربي في المكان ذاته، بالإضافة لوجود أحفاد المقاتلين القدامى الذي قدِموا للقدس مع جيش صلاح الدين الكردي عند تحريرها عام 1187م، وكان الملك الفاضل بن صلاح الدين قد أعلن وقفية أملاك الحي لصالح ساكنيه عم 1193م، ليعمل المغاربة على إقامة الأبنية والمدارس التعليمية الوقفية وغيرها على مدار 800 عام متتالية حتى قدوم الاحتلال "الاسرائيلي" وسيطرته على البلدة القديمة عام 1967 وهدمه للحي.

[12] أبوجابر، إبراهيم، مستقبل القدس وسبل إنقاذها من التهويد، ص 8.

[13] حرب اسرائيل الديموغرافية في مدينة القدس لتحويل صراع الحقوق إلى صراع وجود، ص 9، معهد الأبحاث التطبيقية – القدس "أريج".

[14] التخطيط الجيوسياسي للقدس (1948-2010)، ص 5، معهد الأبحاث التطبيقية – القدس "أريج".

[15] السياسات "الاسرائيلية"، موقع بنك معلومات البلدة القديمة للقدس، https://www.alquds-oldcity.com/ar/Page/%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D9%84%D9%8A%D8%A9-.

[16] استراتيجية "اسرائيل" في السيطرة على القدس، الجزيرة نت، 21 فبراير/ شباط 2016م.

[17] شهرزاد، بوعزيز، التحولات السياسية في مدينة القدس "دراسة مستقبلية 2020-2025"، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة، ص 31.

[18] حمدان، هناء، نعامنة، حنين، بشارة، سهاد، القدس الشرقية :تسخير سياسات وقوانين الأرض والتخطيط لتغيير طابع الحيز الفلسطيني في القدس، ص 73.

[19] عمر معروف، عبدالله، "اسرائيل" والقدس وأزمة الهوية، المجلة الدولية لدراسات غرب آسيا، المجلد 3، العدد الأول، لعام 2011م، ص 123، جامعة البلقاء التطبيقية – الأردن.

[20] حقائق وأرقام، القدس، موقع بنك معلومات البلدة القديمة للقدس، https://www.alquds-oldcity.com/ar/Page/%D8%AD%D9%82%D8%A7%D8%A6%D9%82-%D9%88%D8%A7%D8%B1%D9%82%D8%A7%D9%85.

ومن الجدير ذكره اعتراف اليونسكو في البلدة القديمة وأسوارها بالقدس كموقعٍ أثري هام عام 1981[21] بطلبٍ رسمي من المملكة الأردنية الهاشمية، ما يؤكد على التجذر الفلسطيني في القدس عاصمة فلسطين ويكشف زيف الاحتلال "الاسرائيلي"، وبسبب تضييقات الاحتلال على البلدة القديمة بكلّ مكوناتها فقد أدرجتها اليونسكو في قائمة التراث المهدد عام 1982[22]، الأمر الذي يسبب قلقًا بالغًا على صعيد المستوى الفلسطيني التراثي.

وبالنظر لملكية الأراضي في البلدة القديمة بالنسبة للعرب واليهود فيها، حيث بلغت مساحتها -البلدة القديمة- آنذاك 871 كم2 قبل العام 1948، لتبلغ ملكية العرب فيها (مسلمين ومسيحيين) 866 كم2 بما نسبته 99.5% بينما ملكية اليهود 5 كم2 وهو ما يعادل نسبة 0.05%، وعلى الرغم من الفرق الشاسع في الملكيتين إلا أن الوضع قد اختلف بعد احتلال "اسرائيل" للقدس الشرقية عام 1967 والتي تتخللها البلدة القديمة، حيث تدنت نسبة ملكية العرب للأراضي لتصبح 80.5% بينما ارتفعت نسبة ملكية اليهود لتصبح 19.5%[23].

كما تسيطر "إسرائيل" على 12% تقريبًا من مساحة البلدة القديمة، علاوةً على ما يقارب 90 نقطة استيطانية منتشرة في بقية أحيائها القديمة[24].

ويعتبر الاحتلال ما حدث من خروج فلسطينيي الداخل في مسيراتٍ منددةٍ بما يحدث داخل البلدة القديمة عام 2021 من ممارساتٍ "اسرائيليةٍ" شنيعة ضد السكان المقدسيين الأصليين أمرًا لا يمكن التهاون معه ومن الواجب قمعه والتخلّص منه بكافة الأشكال والطرق لتهديده الوجود "الاسرائيلي" على أرض فلسطين.

ويستمر الاحتلال في ملاحقةِ جميع الفلسطينيين المشاركين في هبّة الكرامة 2021 بكافة أشكالها إلى يومنا هذا مُنزلًا فيهم أشد العقوبات التي ترفضها القوانين والمواثيق الدولية وعلى الرغم من هذا إلا أن الاحتلال "الاسرائيلي" كعادته لا يلقي لما سبق بالًا بل يزيد من ظلمه وغوغائيته ضد الشعب الفلسطيني.

المطلب الأول: سياسة هدم البيوت المتبعة من الاحتلال "الاسرائيلي" في البلدة القديمة في القدس:

تعتبر سياسة هدم البيوت في البلدة القديمة من أهم السياسات التي يتبعها الاحتلال "الاسرائيلي" منذ احتلال شطر المدينة الشرقي خلال حرب حزيران 1967، حيث تعمل "اسرائيل" من خلالها على محو التاريخ الفلسطيني واستبداله بالواقع "الاسرائيلي" لإيجاد تغذيةٍ راجعة لدى السيّاح القادمين للقدس عمومًا والبلدة القديمة خصوصًا للتعرف على أصل الصراع القائم بين الشعب الفلسطيني والاحتلال "الاسرائيلي"، كما تأتي سياسة هدم البيوت ضمن السياسة "الاسرائيلية" المتبعة للسيطرة على البلدة القديمة:

ولعلّ من أبرز الذرائع المستخدَمة من الاحتلال لشرعنة هدم البيوت[25] للسيطرة على البلدة القديمة:

1. منع بناء البيوت الفلسطينية على أراضي تُصنّف بأنها خضراء وهي أراضٍ يُمنع البناء عليها وتخصص لاستعمال الدولة فقط لإنشاء محميات طبيعية مثلًا أو حدائق، مع أن الذي يحصل هو بناء مستوطنات عليها بعد تحويل حالتها إلى سكنية في مرحلة لاحقة من المصادرة.
2. حجة الأمن، حيث تصادر الأراضي أو العقارات تحت هذه الذريعة وفي أحيان كثيرة يعاد استيطانها كما حدث في معسكر النبي يعقوب.
3. البناء على أراضٍ حكومية وشوارع عامة أو أراضي أثرية وتاريخية وغيرها من الذرائع التي ليس لها أي سند قانوني.
4. تأتي سياسة هدم البيوت أيضًا كرد فعل انتقامي.
5. اتهام صاحب البناء بأن منزله غير مرخص وغير قانوني، أو لا يتطابق مع تنظيم وتخطيط المدينة كأن يكون البناء على شوارع عامة.

ويمكن القول بأن الذريعة الأخيرة من أشهر الذرائع المشهورة منذ بداية الاحتلال إلى يومنا هذا، حيث تفرض السلطات "الاسرائيلية" على المقدسيين قانون التنظيم والبناء "الاسرائيلي" لعام 1965، والذي يفرض التكاليف الباهظة والتعقيدات القانونية التي يعاني منها المقدسيون في البلدة القديمة لاستصدار رخصة بناء، ولتوضيح ما سبق فإننا نذكر الحالات الواجب فيها توفّر رخصة للبناء[26]:

1. إقامة بناية جديدة، هدمها وإعادة بنائها من جديد أو إنشائها من جديد حيث لم تكن من قبل.
2. كل ما يندرج تحت التطوير الخاص بالمبنى كإضافةٍ جديدة مثل: إضافة شرفة من خشب أو باطون، إضافة سقف لمظلّة قائمة من خشب، بما في ذلك سقف لشرفة قائمة، حتى لو كانت المواد المستخدمة للإضافات مواد خفيفة.
3. كل تغيير في الجدران الخارجية.
4. تخطيط طريق من حيث شقها و إغلاقها.
5. حفر وتعبئة تغير سطح الأرض، من جهة ثباتها وأمانها، وذلك بإيجاد بنى تحتية أو جدران داعمة، ولعل اضطرار أهل البلدة القديمة لذلك بسبب استخدام الاحتلال لسياسة الحفريات التي سنتناولها لاحقًا.
6. إقامة أو وضع مبنى مؤقت كالمخزن أو مكتب مبيعات.
7. كل طلب لاستعمال البناء لغرض استثنائي أو تم التصديق عليه في الماضي رخصة البناء.

ومن الجدير ذكره وجوب توفر العديد من الوثائق الرسمية التي تطلبها سلطات الاحتلال لاستصدار رخصة البناء، وهي[27]:

---

[21] قائمة التراث العالمي، موقع اليونسكو، https://whc.unesco.org/ar/list/148.

[22] أرقام وحقائق عن البلدة القديمة في القدس، الجزيرة نت، 11 مارس/ آذار 2017م.

[23] مرسال، أميرة، أثر التغير الديموغرافي القسري للقدس الشريف على عمارتها، دراسات في الوطن العربي، العدد 15، ص 671.

[24] الجعبة، نظمي، الاستيطان الكولونيالي في الضفة الغربية والقدس، قراءة في أبعاد وأشكال السيطرة على الأرض، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 91- صيف 2012م، ص 64.

[25] هدم المنازل في القدس 1967-2007م، ص 8، الائتلاف الأهلي للدفاع عن حقوق الفلسطينيين في القدس.

[26] الرويضي، أحمد، التخطيط الهيكلي وسياسة هدم منازل المقدسيين قضية حيّ البستان في سلوان مثالًا، المجلة المقدسية، عدد تحديات التخطيط والتنمية في القدس، ص 80.

1. إثبات ملكية الأرض المُراد البناء عليها بتقديم وثائق ملكية معتمدة من الدائة القضائية بالبلدية ومن هذه الأوراق ما يلي:

(كوشان طابو، إخراج قيد، تصريح ضريبة الأملاك بتاريخٍ حديث (صعوبة الحصول عليها)، تصريح من مختار المنطقة مصدّق بخاتم وتوقيع محامٍ حمل ترخيصًا اسرائيليًا، تصريح شخصي من صاحب الأرض المراد قيام البناء عليها، مع وجوب تصديقه من محامٍ أيضًا، مخطط مساحة الأرض "يحمل ملصق يحتوي على ختم دائرة أراضي "اسرائيل" وتوقيعها، وينفي وجود أي حقوق ملكية للدائرة في الأرض، ويجب أن يقر المحامي بزيارته لسجلات دائرة أراضي "إسرائيل" وتأكده من عدم اعتراض الدائرة على البناء").

2. وثيقة خط بناء ويتم استصدارها من دائرة المساحة والاستعلامات في البلدية كالآتي:

(تقديم مخطط مساحة للأرض مصّدق بختم وتوقيع مسّاح مرخّص "اسرائيليًا"، تعبئة نماذج يقدمها الموظف المسؤول تتطلب معرفة بيانات الأرض، واسم مالكها، ومقد طلب البناء عليه، ومعلومات عن طبيعة ومساحاة المبنى المُراد إقامته، صورة عن كوشان الأرض).

3. في حال كان الطلب عبارة عن هدم بناء قائم واستبداله بآخر أو إضافة طوابق أو اجتزاء منها لبناء قائم، توجّب تقديم صور فوتوغرافية لواجهات المبنى الأربعة.
4. وجوب متابعة المهندس المسؤول عن البناء للترخيص الذي يُلزِمُ بتوفير العديد من الموافقات من الدفاع المدني وقسم تنظيم السير والمحافظة على البيئة بالإضافة لشركة الاتصالات "الاسرائيلية" (بيزك)، وشركة جيحون "الاسرائيلية" للمياه والري، وغيرها.

مما دفع المقدسيين على اتباع سياسة البناء دون إصدار ترخيصٍ من الاحتلال بسبب الإجراءات التعقيدية السابقة ومماطلة الاحتلال في إصدارها لرفضه منحهم الترخيص القانوني للبناء بصفته "السلطة" الحاكمة في تلك المنطقة منذ

العام 1967؛ ويتمثل رد فعل الاحتلال على فعل المقدسيين بفرض غراماتٍ باهظة تكاد تصل لتكلفة البناء ذاته على كلّ صاحب بناء غير مرخص دفعها، وعلى الرغم من محاولة كل صاحب بناء دفع الغرامة المفروضة عليه إلا أن قرارات الهدم المتتالية تصلهم تباعًا حتى لو كان بعضهم قد دفع جزءاً كبيرًا منها فإن ذلك لا يعود عليه بالنفع قطعًا أمام الآلة "الاسرائيلية" المحارِبة لكل حقوق الشعب الفلسطيني في كل أماكن تواجده.

وذلك ما تؤكده منظمة العفو الدولية في وثائقها الرسمية: "والسبب الرئيس لبناء العديد من المنازل بدون ترخيص في القطاع العربي في "اسرائيل" وفي أجزاء من الأرض المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، هو حقيقة أنه من الصعب جدًا إن لم يكن من المستحيل في أغلب الأحيان الحصول على تراخيص بناء في هذه المناطق".[28]

كما أشار باحثون مقدسيون إلى أن المقدسيين اضطروا إلى دفع أكثر من (52 مليون شيكل) بما يعادل (15 مليون دولار أمريكي) تحت بند مخالفات بناء حتى نهاية نوفمبر/تشرين الثاني 2023[29]، كما وصلت عدد أوامر الهدم التي صدرت عن رئيس بلدية القدس 114 أمر عام 1994 ضد المنازل المبنية دون ترخيص[30].

كما هدمت سلطات الاحتلال 209 بيوت ومنشآت بذريعة البناء دون ترخيص و لأسبابٍ عقابية ضد عائلات الشهداء حيث بلغ عدد البيوت المهدمة خلال معركة طوفان الأقصى (7 أكتوبر 2023-) 68 بيت ومنشأة، وبالمقارنة مع عمليات الهدم المنفذة خلال عام 2022 فقد بلغ عدد البيوت المهدمة آنذاك 140 بيت، وذلك يدلل على السياسة الانتقامية التي يتخذها الاحتلال "الاسرائيلي" كإجراء انتقامي من الشعب الفلسطيني في القدس، حيث نلاحظ زيادة في وتيرة الهدم بنسبة 50%[31].

كما أكد الباحث المختص في شؤون القدس الأستاذ فخري أبو ذياب استغلال الاحتلال للحرب على قطاع غزة لمواصلة سياسة هدم البيوت، ويشير أبوذياب إلى بيته الذي هُدم قبل حوالي شهر، والذي لا يبعد سوى 350 مترًا جنوب المسجد الأقصى، حيث كان يستقبل فيه الدبلوماسيين والمؤسسات والجمعيات الحقوقية، التي كان يتواصل معها للدفاع عن حقوق الفلسطينيين ومنع طردهم وتهجيرهم.

وعن الأسباب التي ساقها الاحتلال لهدم منزله، قال إنه يزعم -الاحتلال- بناء المنزل دون ترخيص، رغم أن عمره يزيد عن عمر الاحتلال "الإسرائيلي"[32].

ومن الجدير ذكره عدم اكتراث سلطات الاحتلال لِقِدَمِ المبنى المنوي هدمه أو حداثته حيث يتم الهدم وفقًا للأمر رقم (212) من قانون البناء والتنظيم "الاسرائيلي" للعام 1965[33].

كما أن لسياسة هدم البيوت التي يتخذها الاحتلال كأسلوب لتغيير الديمغرافيا الفلسطينية أبعادًا نفسية تؤثر على أصحاب البيوت المهدمة وغيرهم من المقدسيين في البلدة القديمة ، حيث توضح أخصائية الطب النفسي الدكتورة سماح جبر في مقابلةٍ لها مع TRT عربي أثر سياسة الهدم الذاتي للمنازل، التي تتعمد سلطات الاحتلال "الإسرائيلي" انتهاجها بحق المقدسيين، حيث تُعَدّ شكلًا من أشكال الحرب النفسية التي تترك أثرًا بالغًا في نفسية الأهالي.

---

[27] الرويضي، أحمد، التخطيط الهيكلي وسياسة هدم منازل المقدسيين قضية حيّ البستان في سلوان مثالًا، المجلة المقدسية، عدد تحديات التخطيط والتنمية في القدس، ص 80-81.

[28] منظمة العفو الدولية مايو/أيار 2004، رقم الوثيقة MDE15\033\2004، ص 8.

[29] تطور مشروع التهويد في القدس 2023، التقرير السنوي حال القدس 2023 - قراءة في مسار الأحداث والمآلات، مؤسسة القدس الدولية، 2024، ص 124.

[30] الائتلاف الأهلي للدفاع عن حقوق الفلسطينيين في القدس، هدم المنازل في القدس 1967-2007، ص 10.

[31] تطور مشروع التهويد في القدس 2023، التقرير السنوي حال القدس 2023 - قراءة في مسار الأحداث والمآلات، مؤسسة القدس الدولية، 2024، ص 124 (مرجع سابق).

[32] "نافذة الجزيرة من القدس" ترصد الأوضاع بالأقصى ومعاناة المقدسيين الذين هُدمت منازلهم، الجزيرة نت، 13 مارس/ آذار 2024م.

[33] مركز القدس للمساعدة القانونية و حقوق الإنسان، رام الله.

وتشير أيضًا إلى اعتبار الحرب النفسية كأحد أوجه الحرب العديدة التي تتضمن مناورات واستراتيجيات قوية تهدف لإضعاف المقاومة أو الشعب المستهدف منها.

وتلفت أيضًا إلى أن "إسرائيل" اعتمدت تاريخيًا كثيرًا من أشكال الحرب النفسية، مثل إلقاء المناشير أو إبراز المقاومين بصور سلبية أو تعّمد نشر أخبارٍ كاذبة، أو مضللة، أو نشر صور المواطنين وهم عراة ومكبلو الأيدي، كالذي نشهده حاليًا في الحرب المتواصلة على قطاع غزّة منذ السابع من أكتوبر 2023م وحتى كتابة هذه الدراسة، مؤكدةً أساسية أداة الوعي لمقاومة هذا الشكل من الحرب.[34].

المطلب الثاني: أقسام أوامر الهدم "الاسرائيلية" للمنازل في البلدة القديمة:[35]

القسم الأول: أوامر هدم إدارية حيث تصدر دون محكمة وبشكلٍ مباشرٍ من رئيس بلدية القدس ورئيس لجنة التحقيق للجنة تنظيم البناء في القدس لهدم البيوت المبنية دون ترخيص حيث تكون لهم صلاحية الهدم خلال 24 ساعة من بعد رفع الأمر على البناء وذلك يكون في حق المباني غير المسكونة لمدة 30 يومًا.

القسم الثاني: تقديم لائحة اتهام حيث يكون في حالة ما اذا كان البيت مسكونًا فإنه يتم تقدم لائحة الاتهام ضد المواطن المخالف، فلائحة الاتهام عمليًا هي الإجراء الثاني بعد الأمر الإداري وهي مرتبطة مع دفع غرامة أو مخالفة بسبب البناء دون الحصول على ترخيص أو أن يكون البناء القائم مناقض للترخيص المسموح به كزيادة مساحة البناء بعدة أمتار أو بناء غرفة إضافية وما شابه ذلك، ويكثر هذا النوع من البناء.

القسم الثالث: الأمر القضائي المؤجل حيث يصدر بعد صدور قرار إدانة المواطن بالبناء دون ترخيص يوجد ما يسمى بالجزاء أو العقوبة وهي تتخذ أكثر من إجراء، وهم:

- فرض غرامة مالية على المواطن.
- يصدر أمر بحق المواطن يسمى أمر هدم قضائي مؤجل وفي هذه الحالة، يتم تأجيل تنفيذ قرار الهدم لإعطاء المواطن فرصة لاستصدار رخصة بناء وذلك خلال فترة السنة أو السنة والنصف، وإذا لم ينجح المواطن في الحصول على رخصة بناء خلال فترة المهلة القانونية، فإنه يواجه طريقين هما:

1. إما أن يقوم المواطن نفسه بهدم البيت أو أن تنفذ المحكمة هذا الإجراء مع دفع تكاليف الهدم والرسوم، وذلك ما أوردناه في السابق.
2. تقديم طلب آخر للمحكمة من قبل المواطن لإعطاءه مهلة إضافية.

القسم الرابع: الغرامة حيث تفرض المحكمة الغرامة على المواطن المخالف بتحديد الغرامة حسب نوع وموقع وتسعيرة البناء، فإذا كان البناء نظريًا حسب القانون، يحق للمحكمة أن تطلب غرامة تصل عادة إلى ضعفي تكلفة البناء، أي إذا كانت مثلًا تكلفة البناء 200 ألف شيكل يفرض عليه 400 ألف شيكل غرامة، ولكن من البديهي والمتعارف عليه أن المواطن لا يقدر على تسديد هذا المبلغ، كما أوردنا ذلك سابقًا.

القسم الخامس: السجن الفعلي أن عقوبة السجن إحدى وسائل العقاب القاسية التي تزايدت، إذ يحكم على المواطن المخالف بالسجن الفعلي إذا لم ينجح باستصدار رخصة بناء أو إذا لم يهدم بيته بنفسه، وتتراوح فترة السجن بين 6-3 شهور وذلك حسب قرار المحكمة التي تصدره وإضافة إلى السجن يدفع المواطن المخالف غرامة مالية.

القسم السادس: إجراءات عقابية إضافية باعتبار أن هدم منازل المقدسيين لم يُحدث الأثر المطلوب بحيث لم تمنع البناء الغير المرخص بموجب القوانين والأوامر "الإسرائيلية"، دفع ذلك السلطات "الإسرائيلية" البلدية منها والقضائية إلى اتخاذ إجراءات عقابية أشد صرامة وقسوة ضد الذين يبنون دون رخصة في القدس الشرقية، حيث اتبعت سياسة جديدة تستند على العناصر الأساسية التالية:

1. استئناف الدعاوى القضائية.
2. مضاعفة الغرامة المفروضة على البناء غير المرخص.
3. مصادرة معدات البناء.

الخاتمة

بعد البحث والاطلاع على عشرات الكتب والأبحاث والمقالات التي تناولت البلدة القديمة والسياسات "الاسرائيلية" التي تمارَسُ عليها منذ احتلالها خلال حرب يونيو/حزيران 1967، نستنتج الأطماع "الاسرائيلية" الجمّة في السيطرة على البلدة القديمة واتخاذها لكافة التدابير والاحتياطات اللازمة لتهويدها واستبدال الديموغرافيا الفلسطينية بديموغرافيا "اسرائيلية" في محاولةٍ لصناعة تاريخٍ يهوديٍ (مزور) في البلدة التي تحمل في طياتها وبين أزقتها مئات الأدلة الدامغة على أحقيّة الشعب الفلسطيني بها وعدم وجود أي إرثٍ يهوديٍ فيها منذ فجر التاريخ.

لذلك يسعى الاحتلال لهدم المسجد الأقصى المبارك الذي يعتبر ضمن حدود البلدة القديمة في القدس لبناء الهيكل (المزعوم) مع إيمانه اليقيني بعدم وجوده، كما أنه -الاحتلال- لا يستثني من عنجهيته الكنائس المسيحية التي تدلّ على وجود الديانة السماوية "المسيحية" في القدس، بل إنه يسعى للسيطرة على كنيسة القيامة التي لا تبعد سوى مئات الأمتار عن المسجد الأقصى المبارك كما يسعى للسيطرة على الأخير فلا يسلم المسيحي أو المسلم من المضايقات خلال العيش في البلدة القديمة.

---

[34] الزهيري، هلا، هدم الذاتي في القدس: كيف يجبر الاحتلال الفلسطينيين على هدم منازلهم، TRT عربي، https://www.trtarabi.com/issues/%D8%A7%D9%84%D9%87%D8%AF%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%B0%D8%A7%D8%AA%D9%8A-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%AF%D8%B3-%D9%83%D9%8A%D9%81-%D9%8A%D8%AC%D8%A8%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AD%D8%AA%D9%84%D8%A7%D9%84-%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%84%D8%B3%D8%B7%D9%8A%D9%86%D9%8A%D9%8A%D9%86-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D9%87%D8%AF%D9%85-%D9%85%D9%86%D8%A7%D8%B2%D9%84%D9%87%D9%85-17327291، 12 مارس/ آذار 2024م.

[35] الائتلاف الأهلي للدفاع عن حقوق الفلسطينيين في القدس، هدم المنازل في القدس 1967-2007م، ص 16-20.

كما أننا نجد حالةً من عدم الاكتراث لما يحدث في البلدة القديمة من الدول الغربية المنادية بالحفاظ على الآثار حيث اكتفت اليونسكو بوضع البلدة القديمة على قائمة التراث المهدّد كما ذُكر في الدراسة أعلاه، فيما تستمر سياسة الهدم والسيطرة على البلدة القديمة من الاحتلال بكافة أشكالها دون وجود لرادعٍ دولي يستطيع وقف السياسات التي يتعبها الاحتلال ضد البلدة القديمة.

كما أن معاناة المقدسيين في البلدة القديمة تعتبر من أشد أنواع المعاناة التي عرفتها البشرية، حيث الاستيلاء والاضطهاد خلال الحياة من المستوطنين، الأمر الذي يدفع بعض السكان للهجرة من البلدة القديمة لعدم وجود مأوى يستطيع من خلاله لمّ شتات أسرته بعد سيطرة أحد الجمعيات الاستيطانية على بيته؛ ليستوطن به أحد المستوطنين أو أمره بهدمه لأحد الذرائع المذكورة خلال الدراسة.

كما يعمل الاحتلال على اتباع سياسة التجهيل ضد المقدسيين، حيث يفرض المناهج "الاسرائيلية" بدلًا من المناهج الفلسطينية التي تحمل التاريخ الفلسطيني الموضّح لأهمية البلدة القديمة على كافة الأصعدة، في محاولةٍ لقلب الأيديولوجيا الفلسطينية لتصبح بعد سنوات قلائل محايدةً للفكر "الاسرائيلي" إن لم تكن مؤيدةً له.

حيث يأتي ذلك في ظل تنبّه المقدسيين لمكر الاحتلال من هذا الجانب، الأمر الذي يرفضه أولياء الأمور في القدس ويعملون على تجنبه على الرغم من ضعفهم أمام الآلة "الاسرائيلية" المدعومة بكافة الأشكال من معظم دول العالم.

النتائج:

1. اتباع الاحتلال "الاسرائيلي" للعديد من السياسات للسيطرة على البلدة القديمة في القدس.
2. عدم اختلاف السياسة "الاسرائيلية" المتبعة ضد البلدة القديمة وسكانها حسب شكل الحكومة (يمينية متطرفة أو يسارية).
3. سعي الاحتلال للسيطرة على البلدة القديمة من خلال استخدام السياسة الاحلالية حيث يعمل على تهجير المقدسيين وإحلال مستوطنين "اسرائيليين" بدلًا منهم.
4. حماية الحكومة "الاسرائيلية" بكافة أذرعها للمستوطنين خلال ممارستهم الماضيقات العديدة ضد المقدسيين في البلدة القديمة.
5. دعم الدول الغربية للسياسة "الاسرائيلية" ضد البلدة القديمة، حيث يمارّس الدعم بشكلٍ مباشر أو غير مباشر بواسطة استخدام سياسة التغاضي المتبوعة بالصمت التام حيال ما يحدث في البلدة القديمة.
6. اقتصار الدور العربي على إصدار بيانات الشجب والتنديد والاستنكار دون اتخاذ أي فعلٍ حقيقي يعمل على ردع الاحتلال وردّه عن سياساته التي يمارسها ضد البلدة القديمة.
7. تشبّث المقدسيين ببيوتهم على الرغم من السياسات "الاسرائيلية" المتبعة، والتي تؤدي للفقر بسبب الكساد الاقتصادي الذي يتسبب به الاحتلال.

التوصيات:

1. التصدّي للسياسات "الاسرائيلية" بكافة الأساليب والطرق.
2. دعم ثبات المقدسيين في البلدة القديمة من خلال دعمهم ماديًا لمجابهة السياسة "الاسرائيلية" الخاصّة بالضرائب والمخالفات.
3. محاولة إيجاد جمعيات خاصة بالبلدة القديمة في القدس حيث تعمل على تمويل أعمال البناء والترميم لضخامة التكلفة، ما يزيد من ثبات الديموغرافيا الفلسطينية داخل البلدة.
4. تطوير قطاع السياحة داخل البلدة القديمة، الأمر الذي سيُضعف الموقف "الاسرائيلي" ويجابه خططه الهادفة لأسرلة السياحة في البلدة.
5. إعادة إحياء قضية فلسطين عمومًا والمسجد الأقصى والكنائس الأخرى الموجود داخل أسوار البلدة القديمة وغيرها، من خلال رفع الوعي لدى الشعوب والحكومات العربية والاسلامية حول ما يجري في البلدة القديمة، وحثهم على اتخاذ مواقف سياسية داعمة للمقدسيين في البلدة القديمة.
6. وضع السلطة الوطنية الفلسطينية لخطة مجابهة للخطط "الاسرائيلية" والترويج للحق الفلسطيني.
7. محاولة إيجاد اختراق في جميع الدول التي تعمل على نقل سفاراتها للقدس، مما يُضعف الموقف "الاسرائيلي" الهادف لنقل عاصمة الاحتلال من تل أبيب إلى القدس.
8. تشكيل ضغط سياسي دولي للحد من السياسات "الاسرائيلية" داخل البلدة القديمة من خلال استثمار الآثار التاريخية التي تحتويها

المصادر والمراجع باللغة الانجليزية

- Arafeh, Nur. "Economic Collapse in East Jerusalem: Strategies for Recovery." Al-Shabaka, Nov 30, 2016.
- "Absentees' Property Law." Adalah – The Legal Center for Arab Minority Rights in Israel. Accessed April 2025. https://www.adalah.org/en/law/view/538.
- "Sheikh Jarrah Families Appeal to ICC." Al-Haq. Accessed April 2025. https://www.alhaq.org/advocacy/18240.html.
- Adalah – The Legal Center for Arab Minority Rights in Israel. https://www.adalah.org/.
- YouTube. "East Jerusalem Displacement and Absentee Property." Accessed April 2025. https://www.youtube.com/watch?v=umR6MU1y5G4.

المصادر والمراجع باللغة العربية

[1] الجزيرة نت. "نافذة القدس: أوضاع الأقصى ومعاناة المقدسيين." 13 آذار 2024.
[2] أبوجابر، إبراهيم .مستقبل القدس وسبل إنقاذها من التهويد .ص 8.
[3] أبوعرفة، جمان. "أرض الحمراء.. ضياع أراضي سلوان." الجزيرة نت، 30 كانون الأول 2022.

[4] أرناؤوط، عبدالرؤوف. "القدس.. قصة تمييز بين مدينتين." وكالة الأناضول، 6 كانون الأول 2021.
[5] الجعبة، نظمي. "الاستيطان والحفريات في القدس ".مجلة الدراسات الفلسطينية، صيف 2009، ص 39–54.
[6] الجعبة، نظمي. "تحويل مجاري القدس الرومانية إلى درب الحجاج." الدراسات الفلسطينية، ربيع 2021، ص 57–72.
[7] مؤسسة الحق .احتلال البلدة القديمة في القدس2020 .، ص 46، 53.
[8] الائتلاف الأهلي .هدم المنازل في القدس 1967–2007 .ص 10، 16–20.
[9] البسطامي، مراد. "تسريب العقارات العربية." مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ربيع 2024، ص 135.
[10] عرفة، نور. "الأسواق التجارية في البلدة القديمة." معهد (ماس)، 27 تموز 2016، ص 6.
[11] التخطيط الجيوسياسي للقدس (1948–2010). معهد أريج، ص 5.
[12] الزهيري، هلا. "الهدم الذاتي في القدس TRT ".عربي، 12 آذار 2024...https://www.trtarabi.com/issues/ .
[13] ديكر، ميخائيل. "قانون أملاك الغائبين...https://lawoffice.org.il/ar/ ".
[14] قناة الجزيرة. "مجزرة دير ياسين...https://www.aljazeera.net/encyclopedia/ ".
[15] عبدربه، محمد. "تهويد باب الخليل." العربي الجديد، 12 شباط 2022.
[16] محاجنة، علاء. "القدس في القانون الإسرائيلي ".مجلة سياسات عربية، العدد 32، أيار 2018، ص 78.
[17] عنبتاوي، خالد. "السياسة الإسرائيلية تجاه شرقيّ القدس من التهميش إلى الضم." مدار المركز الفلسطيني للدراسات "الإسرائيلية"، 2017.
[18] معروف، عبدالله عمر. "إسرائيل والقدس وأزمة الهوية." دراسات غرب آسيا، 2011، ص 123.
[19] مؤسسة القدس الدولية. حال القدس 2023، بيروت، 2024، ص 117، 124، 132، 134.
[20] الرويضي، أحمد. "سياسات هدم حي البستان." المجلة المقدسية، ص 76–81.
[21] الهندي، عليان. "مستقبل القدس الشرقية." مؤتمر يوم القدس، 2009، ص 49.
[22] الجعبة، نظمي. "سلوان: إرادة صمود." الدراسات الفلسطينية، ربيع 2023.
[23] قدح، حمدالله. "أسرلة المناهج في القدس." مركز الزيتونة، كانون الثاني 2024، ص 29.
[24] مرسال، أميرة. "التغير الديموغرافي القسري وتأثيره على عمارة القدس." دراسات الوطن العربي، عدد 15، ص 671.
[25] وكالة وفا. "الاستيطان في البلدة القديمةhttps://www.wafa.ps/Pages/Details/71502 ".
[26] الشريف، أدهم. "تسريب عقار مقدسي." فلسطين أونلاين، 13 أيلول 2023https://felesteen.news/p/146041 .
[27] مركز القدس للمساعدة القانونية وحقوق الإنسان. رام الله.
[28] منظمة العفو الدولية. "التمييز في البناء والتراخيص." أيار 2004، وثيقةMDE15/033/2004 ، ص 8
[29] يوسف، خليل. التسجيل العقاري في القدس. مؤتمر الأردن 2005، ص 2